

# مُلخَص المناقشات

موقف المجلس الوطني الكُردي في سوريا  
من الامركزية السياسية، الفدرالية والحكم المحلي

جنيف، حزيران/يونيو ٢٠١٦

المركز الأوروبي للدراسات الكردية

European Center for Kurdish Studies



إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمها المركز الاوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien  
European Center for Kurdish Studies



Project: Power Sharing for a United Syria  
Emser Straße 26  
Berlin 12051  
Germany

mail@kurdologie.de  
+49 30 67 96 85 27

© 2016 | Berlin

# موقف المجلس الوطني الكردي في سوريا من اللامركزية السياسية، الفيدرالية والحكم المحلي

ملخص المناقشات في جنيف، يونيو/ حزيران ٢٠١٦

سمة أساسية من سمات الدول الهشة هي الاستقطابات بين مواطنيها المتوزعين على انتماءات عرقية وإثنية أو طبقية مجتمعية. مواطنوها يتشاركون تاريخاً حافلاً بالصراعات العنيفة ويعانون من فقدان للثقة بين بعضهم البعض. فمنذ تحوّل الثورة السورية إلى حربٍ عنيفةٍ تحقّق في سوريا هذا المعيار:

حيث حصل فقدان للثقة بين المجموعات السكانية المختلفة المذهبية منها: الدينية والقومية في حين للشعب الكردي إضافةً إلى ذلك تاريخٌ طويلٌ من عدم الثقة بالحكومات العربية المختلفة منذ إحصاء الحسكة الإستثنائي عام 1962 حيث تمّ منذ حينها ممارسة شتى أنواع التعريب والسياسات العنصرية المختلفة ضد الكرد وكان أبرزها (الحزام العربي) الحكومة الفعالة يجب أن تُفاوض كل هذه المجموعات وتوازن بين رغباتها، وفي حال عدم تحقيق ذلك سيكون هناك خطورة حقيقيةً لحصول المزيد من العنف إضافةً إلى إمكانية تفكّت الدولة السورية.

المجلس الوطني الكردي يرى بأن اللامركزية السياسية سأساهم في استقرار الدولة والمجتمع في الدولة الهشة التي عانت من حربٍ أهليةٍ. هكذا نماذج ملائمة وجذابة ليس فقط للأقليات الدينية أو الناطقين بلغاتٍ أخرى وإنما أيضاً للأكثرية في البلاد: تطوير وتطبيق نظام لا مركزي مع وحدات مناطقية قوية سيعدم كذلك بناء هيكلية ديمقراطيةٍ ويُقوي في ذات الوقت وحدة الدولة السورية.

➤ في النظام اللامركزي كما نراه نحن تكون الصلاحيات والمسؤوليات السياسية، المالية والإدارية موزعة بشكلٍ أو آخر بين المركز والأقاليم. هكذا نظام يسمح للمجموعات السكانية أو للمناطق اتخاذ قرار ذاتي فيما يتعلق بمواضيع معينة بما يتوافق مع الدستور الوطني للبلاد. يتم ذلك عبر منح المناطق أو المحافظات قدرةً حقيقيةً لاتخاذ القرارات في مجالات معينة - بدل منحها فقط واجبات إدارية - وهكذا سيكون بالإمكان الأخذ بعين الإعتبار التنوع الديني واللغوي كما الخبرات الخاصة والإحتياجات التي تختلف عن تلك التي لدى الأكثرية. وفي المقابل فإن احترام خصوصية المكونات وفق هذا الشكل سيجعل ولائهم للدولة الوطنية. وبالتالي النظام اللامركزي لديه القدرة على منع تكرار القمع أو الميل إلى الانفصال، والتي ليست حلاً لأي طرف. من المهم توزيع الصلاحيات بشكلٍ واضح. كما يجب تطوير آليات ناجعة للتنسيق والتعاون على مختلف المستويات الحكومية. وهكذا سيكون بالإمكان منع حصول اضطرابات أو إقرار آليات غير فاعلة لصنع قرار. تطوير هياكل فعالة ومستديمة ليست فقط مسألةً تحتاج إلى شهورٍ طويلةٍ وإنما عملية معقدة تحتاج إلى إشراك كامل الشعب السوري بإخلاص فيها.

➤ الفيدرالية هو أحد أشكال اللامركزية. هذا المصطلح يصف مفهوماً سياسياً يتسم بمزيج من تقاسم للسلطة وتقرير المصير. ويضمن فيها الدستور وجود جميع الجهات الحكومية، المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية. هذا يمنح استقلاليات محدّدة لجميع المستويات. ميزة النظام الفيدرالي تكمن في عدم قدرة السلطة المركزية على سحب الصلاحيات من الوحدات الإقليمية بدون سبب، وفي المقابل فإن الوحدات الإقليمية هي جزءٌ متكامل مع كامل الدولة. التغييرات الجوهرية المهمة تستوجب ليس فقط موافقة الحكومة المركزية وإنما أيضاً موافقة بقية الوحدات الإقليمية. علاوةً على ذلك، هناك إجراءات معينة - تُشارك في معظمها محكمة دستورية - تلعب دوراً في حال حصول خلاف على الصلاحيات الممنوحة دستورياً بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية في حال عدم إمكانية حلّها على المستويات الحكومية المختلفة. النظام الفيدرالي يكون بذلك أكثر عدلاً وتماسكاً من اللامركزية السياسية وذلك لأن الوحدات الإقليمية يمكنها أن تدافع عن نفسها في وجه التدخلات في مناطق نفوذها.

- بالإضافة إلى ذلك تمتلك الأنظمة الفيدرالية عادةً آلياتٍ خاصةٍ تكفل تمثيل الوحدات المنطقية في المؤسسات الرئيسية في المركز لضمان مشاركتها في القرارات المصيرية.
- توزيع السلطة بين المركز والوحدات المنطقية من جهة وبين الوحدات المنطقية فيما بينها من جهةٍ أخرى يمكن ان يكون منظماً بأشكال متعددة ومختلفة جداً. الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والهند هي بعض الامثلة على الدول الفيدرالية – وتظهر جميعها اختلافات كبيرة في بنيتها فيما بينها. سوريا سيكون عليها تطوير نموذج فيدرالي خاص بها، حيث لا يمكنها ببساطة أن تأخذ نموذجاً جاهزاً.
- على المستويات الأفقية يمكن أن تملك الوحدات المنطقية المختلفة صلاحيات مختلفة جداً للقرارات المتنوعة. إضافةً إلى ذلك يمكن أن تكون هياكلها السياسية الداخلية مختلفةً جداً فيما بينها. غالباً ما تتعلق هذه الاختلافات بالتاريخ وبنية السكان. فيما يخص الوحدة المنطقية الكردية من المرجح أن تكون أحد الميزات الهامة مقارنةً ببقية الوحدات المنطقية، هو تطبيق نظام اللغتين الكردية-العربية، إضافةً إلى ضمان الاعتراف باللغة الآرامية (الأشورية) كثالث لغةٍ رسميةٍ.
- إن الفدرالية لا تسمح للأكثرية القومية أو المذهبية باستئثار والتفرد وإقصاء الآخرين ويمنح الجميع الفرصة للمشاركة الفعالة في المستقبل السياسي. النظام الذي يوزع السلطات على مستوى المركز والأقاليم ينزع فتيل النزاعات التي يتم حلها حسب شعار "من ينتصر يحصل على كل شيء". المجموعات التي لا يمكنها الفوز في الانتخابات على المستوى الوطني سيكون بإمكانها تحقيق نجاحات على مستوى الأقاليم. اللامركزية يمكنها أن تُفسح المجال لقادة المعارضة لتولي المسؤوليات الحكومية على مستوى الأقاليم، حتى ولو لم يتم إنتخابهم على المستوى الوطني. في حالة الخسارة الإنتخابية على المستوى الوطني لن يؤدي ذلك بشكل آلي إلى نهاية التأثير السياسي على المجريات في البلد وبذلك ستكون الأحزاب مستعدةً لإحترام نتائج الإنتخابات حتى ولو لم تكن لصالحها.
- مع ذلك فإن تطبيق النظام الفيدرالي لا يعني بالضرورة تحقيق الديمقراطية والتشاركية. على سبيل المثال الفيدرالية التي تمنح حكام الأقاليم سلطات واسعة ولكن لا تسمح للسكان بمشاركة حقيقية في الحكم. ولذلك فإن المجلس الوطني الكردي لا يدعم فقط الفيدرالية وإنما يسعى إلى بناء هياكل منطقية قوية.
- اللامركزية في توزيع المسؤوليات ليست مجرد مسألة بين الحكومة المركزية والوحدات الإقليمية، وإنما أيضاً ضمن الوحدات الإقليمية ذاتها. هناك سلسلة من المسائل التي يمكن إقرارها على مستوى المناطق أو المحليات/المدن. كما يتضح من الدراسات المقارنة، فإن تقوية الهياكل المنطقية في الدول الهشة يُساعد على قيادة الحكومة بشكل أفضل أو إلى إمكانية إعادة بناء الحكم وقيادة الحكومة بشكل أفضل.
- على المدى القصير يترقب المواطنون في الدول التي عانت من صراعات أن تقوم الدولة بتأمين الأمن وتوفير السلع والخدمات العامة. وبما أنّ الصراع في سوريا قد تسبب في تدمير البنى التحتية للبلد، سيكون تأمين هكذا احتياجات وإعادة البناء من قبل الحكومات المحلية أسهل على الأغلب. حيث يمكنها الوصول إلى السكان المحرومين أو أولئك المخدمين ما دون المستوى المطلوب. ومع ذلك لا بد من تنسيق هكذا جهود منطقية بشكل فعال على المستويين الإقليمي والوطني.
- الحكومات المحلية المشاركة تدعم الحوار لحل النزاعات والخلافات برؤية واضحة فيما يخص قضايا المصلحة العامة (التربية، تأمين الكهرباء، التخلص من النفايات، توزيع الأغذية... إلخ). ستصبح بذلك أيضاً ساحةً يتمكن عبرها المواطنون كسب المهارات الديمقراطية. أثناء العنف والنزاعات الداخلية نشأت في الكثير من المناطق مجالس محلية ومنظمات مشابهة لها تولت مهام معينة، تكون عادةً من مسؤولية الدولة. هكذا مجموعات اكتسبت الكثير من الخبرات الميدانية، خبرات لا تملكها المؤسسات المركزية. من المفروض دمج معارفهم وخبراتهم هذه في الهياكل المنطقية، هنا لا بد من الحذر كي لا يتم تقوية مستبدين وصلوا إلى سلطة الأمر الواقع في مناطقهم نتيجة ظروف الحرب الأهلية (مليشيات، أمراء حرب، شبحة). إضافةً إلى ذلك فإنه ليس من المستحسن الإعتماد على الجهات التي لا تنظر بشكل إيجابي الموجودة والتي لا تنظر بشكل إيجابي كافٍ إلى التشاركية الديمقراطية.

➤ إذا ما تمّ انتخاب المجالس المحلية (والإقليمية)، رؤساء البلديات (المجالس) من قبل المواطنين بدل تعيينهم من الحكومة المركزية فإنّهم يتحمّلون المسؤولية أمام ناخبهم بشكل مباشر. وهكذا يكونون أكثر استعداداً للعمل على خدمة مصالح المواطنين وتحقيق متطلباتهم.

➤ وأخيراً الأدوار التقليدية للجنسين لا تسمح للكثير من النساء، السفر للمشاركة في العملية السياسية على المستوى الوطني أو الدولي. لذلك فإنّ نقل الصلاحيات إلى المستويات المناطقية وعلى وجه الخصوص المحلية منها سيسمح على المدى القصير دمج المرأة في العملية السياسية.

المجلس الوطني الكردي على يقين تام أنّ النظام الفيدرالي مع هياكل محلية قوية لا يمكن أن يكون لوحده ضامناً للديمقراطية. يجب تبني دستور يُعرّف المعايير العامة الغير قابلة للتفاوض (على سبيل المثال المساواة بين الرجل والمرأة)، إضافةً إلى الفصل بين السلطات وقانون إنتخابي عادل هي أمثلة أخرى على المواضيع التي يجب مناقشتها وإقرارها. المجلس الوطني الكردي سيقف على هذه المواضيع خلال الفترة القصيرة المقبلة. بغض النظر عن فإنّ النظام اللامركزي الفيدرالي المُدعم بهياكل محلية قوية هو جزء أساسي لسوريا عادلة، ديمقراطية ملائمة للجميع ومتعددة القوميات.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien  
European Center for Kurdish Studies



Project: Power Sharing for a United Syria  
Emser Straße 26  
Berlin 12051  
Germany

[mail@kurdologie.de](mailto:mail@kurdologie.de)  
+49 30 67 96 85 27

© 2016 | Berlin